الجمهورية التونسيّة

رئاسة الحكومة

كلمة السيد علي لعريّض
رئيس الحكومة التونسيّة

في الجلسة الافتتاحية لمُنتدى الدوحة الثالث عشر

الدوحة مايو ٢٠ إلى ٢٢، ٢٠١٣م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني،
أمير دولة قطر،
حضرة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني،
رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية،
السادة رؤساء الدول والحكومات
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي، في مستهلّ كلمتي، أن أتقدّم بخالص عبارات الشكر إلى دولة قطر وخاصة إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وحضرة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية،

لما حبونا به من حفاوة استقبال ولما لمسناه من كرم وفادة.

وإنّه لمن دواعي السرور والشرف أن ألتقي اليوم بهذا الجمع الرفيع وأن أدعى إلى إلقاء كلمة أمامكم.

حضرات السيدات و السادة

في كلمتي التي ألقيها أمامكم جزءان، الجزء الأول حول تصوّرنا للخصائص العامة للدولة التونسيّة في إطار الجمهوريّة الثانية وأما الثاني فحول تونس والمرحلة الانتقاليّة، الأولويات والإنجازات والتحدّيات.

أولاً: تصوّرنا للخصائص العامة للدولة التونسيّة في إطار الجمهوريّة الثانية

تونس التي نريدها إنسانيّة، مدنيّة، ديمقراطيّة، تعدّدية، حامية للحقوق والحريّات، الإسلام دينها، العربيّة لغتها، الجمهوريّة نظامها، وهي دولة العدالة والمساواة وحياد الإدارة

الإنسانيّة: تونس دولة إنسانيّة بمعنى أنها تضع الإنسان المواطن في مركز اهتماماتها وتعتبر الإنسان التونسي حرّاً مُكرّماً لذاته، بصرف النظر عن دينه أو لونه أو جنسه أو عرقه. هدفها خدمته في مختلف أبعاده وحاجاته. وهي إنسانيّة أيضاً لكونها جزء من العالم الإنساني الذي يتعدّد فيه الفاعلون من دول ومُنظمات وهيئات وأشخاص يتبادلون المنافع والمصالح. وهي إنسانية من حيث أنها

تستفيد من وتساهم في القيم الإنسانيّة ومُنتجات الحداثة والمدنيّة والعلم والمعرفة في مختلف المجالات وأن يكون ذلك في إطار احترام هويّة الشعب وقيمه الجامعة. وتونس دولة إنسانيّة لكونها عضو في أغلب المنظمات الأمميّة والدوليّة. وتونس إنسانيّة في زمن عولمة التجارة والحقوق والحرّيات وتكنولوجيا الاتصال.

(١) **المدنيّة:** تونس دولة مدنيّة وليست طائفيّة أو دينية أو عسكريّة. سواء في ما يتعلق بالنظام السياسي أو بالأشخاص فلا قدسيّة، لا دينيّة ولا غيرها، للنظام السياسي أو للأشخاص أو الهيئات السياسيّة والتي يجب أن يتمّ اختيارها من قبل الشعب الذي هو مصدر السلطات وصاحب السيادة وذلك عبر الانتخابات الدوريّة المباشرة الحرّة والنزيهة او عبر ممثليه الشرعيين في

حدود صلاحيّاتهم واختصاصاتهم ومدنيّة لأننا مُقتنعون بأهميّة وجود مجتمع مدني وأهلي قوي مُهيكل ومُنظم يؤثر في السلطة وشريك لمؤسّسات الدولة، يحمي المواطنين، ويُقوّي المؤسّسات الوسطيّة بين الأفراد/ المواطنين ومؤسّسات الدولة.

(٢) **ديمقراطيّة:** تونس دولة ديمقراطيّة لا استبداديّة ، تحمي الحقوق والحرّيات وتحترم مواثيق حقوق الإنسان. يتولى الشعب فيها دورياً، اختيار نوّابه في إدارة الشأن العام وسنّ القوانين والرقابة على تنفيذها. وأهم تعبير على ديمقراطيّة الدولة هي آلية الانتخابات الدوريّة المباشرة الحرّة والنزيهة والتي من خلالها يمارس الشعب سيادته ورقابته المباشرة على نوابه ويقيم آداءهم فالانتخابات من أهم الوسائل للحدّ من الاستبداد السياسي والظلم

الاجتماعي وتجديد الهيئات الحاكمة وإعادة توزيع الصلاحيات لأن ركود الحكم قد يُفسده. دولة ديمقراطيّة تحكمها الأغلبية السياسيّة التي تفرزها الانتخابات وهي أغلبية مؤقتة تحكم تحت رقابة أقلية مؤقتة أيضاً وإعلام حرّ وقضاء مُستقل وهيئات رقابة وطنيّة دستوريّة.

(٣) تعدّدية وحامية للحرّيات والحقوق:

اختلاف الناس من طبيعة الأشياء، بل لعله من مقاصد خلق الإنسان ومعنى من معاني تكريمه، وهذا الاختلاف هو المنشئ للتعدّديّة الفكريّة والسياسيّة وغيرها وهي تعدّدية أصليّة توجب الحماية والاعتبار في إطار الوحدة الوطنيّة. وإذا تعلق مجال التنوّع والختلاف بالشأن الخاص فهذا شأن الأفراد والأقليات والمجموعات المحميّة شرعاً وقانوناً. أما إذا تعلق

مجال التعدّد بكيفيّة إدارة الشأن العام فلا بدّ من آلية للبتّ فيه، بحسب الأحوال، عبر الاحتكام إلى القانون الناجز أو عبر آليّة الانتخاب أو التوافق أو التعاقد. والتعدّدية في نظرنا عامل ثراء وقوّة تنافس إيجابي. والتعدّدية الحق تشتغل ضدّ الفرديّة والتسلط و الاستبداد.

وتونس تحمي الحقوق والحرّيات، الفرديّة والجماعيّة، الحقوق والحرّيات بأجيالها المختلفة، جيل ومنظومة الحقوق المدنيّة والسياسيّة، جيل ومنظومة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، جيل حقوق المجموعات والأقليّات، جيل الحقوق المتعلقة بالتراث المشترك للإنسانيّة (حقوق الأجيال اللاحقة والثقافة....). دولة تحمي الحقوق عبر مسارات خمسة: حماية الحقوق في مستوى فلسفة الحق ومشروعيّته. وحماية الحقوق بإصدار قوانين عادلة عبر مؤسّسات شرعيّة. وحماية الحقوق

بحسن تنفيذ القوانين العادلة. وحماية الحقوق بردّها إلى أصحابها وأخيراً، خامساً، حمايتها بوجود هيئات ومؤسّسات الرقابة والتعديل: هيئات الإعلام المستقلّ، هيئات وحقوق الإنسان، وهيئات محاربة الفساد هيئات والنفاد إلى المعلومة وغيرها.....)

(٤) **الإسلام دينها:** إذ الإسلام دين عموم الشعب التونسي. والثقافة الإسلامية أحد أهمّ منابع ثقافتها الوطنيّة وعناصر قدرتها ووحدتها ولما يمثله الإسلام والفكر الإسلامي من منبع ومورد للنهل والتجديد بما يمكن تونس من تجذر في دينها وثقافتها وانفتاح وعلى عصرها ومُنتجاته وبما يعزّز وجهة مجتمعنا الوسطيّة. وتونس جزء من الأمة الإسلامية والعالم الإسلامي وروح الإسلام تسري فيها وفي شعبها قيماً وتعاليماً. وتونس دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسّسات

التابعة لها. وأن تكون تونس دولة مُسلمة لا يجب أن يفهم أو يفسر على أنها دولة دينيّة أي ثيوقراطيّة أو أنها دولة تمييز أو اضطهاد ديني أو أنها تعامل غير المسلمين من مُواطنيها مُعاملة دونيّة بل هم مُواطنون كاملو الحقوق والواجبات كسائر التونسيين سواء بسواء.

(٥) **العربيّة لغتها:** إذ أنها اللغة الرسميّة للدولة ولغة الشعب الذي يُعبّر بها عن كيانه وقيمه وحرّياته. وتونس دولة عضو بجامعة الدول العربيّة والمؤسّسات التابعة لها وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي تنتمي إليه بعموم كيانها الجامع كدولة وبخصوصيّات مُواطنيها وجمعيّاتها الأهليّة والمهنيّة وتنتسب إليه بمقتضى الجغرافيا والتاريخ والقيم المشتركة والمصير المشترك وتعمل من أجل وحدته ونهضته ودعم الثقافة العربيّة.

وتونس مغاربيّة أفريقيّة متوسطيّة، مثّلت ولا تزال جسراً للتواصل والتعارف والتعاون بين أوروبا وأفريقيا وبين أوروبا والعالم العربي. ولقد أسهم دلك في تشكيل مجتمع تونسي متأصّل في خصائصه ومفتوح باتجاه الآفاق الرحبة يسعى ليكون فاعلاً مُتسامحاً ومُتعدّداً.

(٦) **الجمهوريّة نظامها:** أي تحترم قيم الجمهوريّة وسيادة الشعب عبر انتخابات ديمقراطيّة وفصل بين السطات واستقلال القضاء وعلويته فالحكم فيها مصدره جمهور المواطنين وينتقل دوريّاً عبر الآليات الديمقراطيّة.

(٧) **دولة العدالة والمُساواة وحياد الإدارة** : غاية الحكم أن يكون عادلاً. عدلاً يشعر به الناس ويُقدّرونه. العدالة الاجتماعية بين الفئات وبين الجهات، وبين الجنسين. وإدارة تحترم معايير المساواة والشفافية وفي التصرّف والخضوع لأنظمة

الرقابة والحوكمة. وبقدر عدل الدولة والتزامها النزاهة والمساواة بين مُواطنيها تزداد شرعيّتها ومناعتها وقوّتها.

ثانياً: تونس والمرحلة الانتقاليّة، الأولويّات والإنجازات والتحدّيات

السيّدات و السادة،

تدركون جيّداً أن الاستبداد ظاهرة اجتماعيّة تخترق البنيات النفسيّة والثقافيّة والقانونيّة للمُجتمع والدولة. وإذا كانت منظومة الاستبداد تستند إلى ثقافة سياسيّة استبداديّة وإلى اختلال موازين القوى وتوزيع غير عادل للسلطات والثروات وإلى بنيات قانونيّة وهيكليّة هشّة الشرعيّة، ضعيفة الجدوى والمصداقيّة فإن تفكيك منظومة الاستبداد وبناء دولة ديمقراطيّة عادلة ومسؤولة ومجتمع قوي وفاعل كل دلك يحتاج إلى جهد

مُتواصل في الزمن، لا يكلّ ولا يملّ. و يحتاج إلى انخراط الجميع فيه بالتزام ومثابرة ويحتاج إلى ثقافة سياسيّة جديدة: ثقافة مُواطنة الحقوق والحرّيات، مُواطنة المشاركة.

وفي هدا المسار تتقدّم تونس وتنجز رغم التحدّيات الداخليّة والخارجيّة.

لقد نالت الحكومة ثقة المجلس التأسيسي في منتصف مارس الماضي على أساس الأولويّات التاليّة: بسط الأمن ومُكافحة الجريمة بكل أنواعها.. تحقيق الوضوح السياسي بصياغة الدستور والاستعداد إلى الانتخابات سياسيّاً وتنظيميّاً.. العمل على دفع الاقتصاد وحلّ المشكلات الملحّة في موضوعات البطالة والتفاوت الجهوي.. مُقاومة الفساد ودفع العدالة الانتقاليّة.

السيّدات والسادة،

نقدّر أن تونس تسير في الوجهة السليمة وتشق طريقها بعزم رغم الصعوبات والتحدّيات.

وفي مسار تحقيق إرادة الشعب، أجرت تونس انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م حيث انتخب التونسيّون والتونسيّات بطريقة حرّة وشفافة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذي عُهدت إليه مهمّة صياغة دستور يؤسّس لدولة القانون والمؤسّسات ويضمن الحرّيات العامة ومُشاركة كلّ المواطنين في صنع القرار الوطني، دستور لكلّ التونسيين والتونسيّات، دستور لدولة مدنيّة ومجتمع حرّ.

وأودّ هنا أن أشير إلى أنّ مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يسير بخطى ثابتة حيث انتهى المجلس الوطني التأسيسي من صياغة مسودّة الدستور لتُعرض قريباً للمُناقشة على مستوى الجلسات العامة للمجلس التأسيسي.

كما صادق المجلس التأسيسي على القانون المنظّم للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي ستتولى الإعداد والإشراف على الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة قبل موفى سنة ٢٠١٣م. ويجري حالياً دراسة ملفات الترشّح لمجلس الهيئة وفرزها في كنف الشفافية وتكافؤ الفرص.

كما صادق المجلس التأسيسي على القانون المنظّم للهيئة الوقتيّة المستقلة للقضاء العدلي التي ستكرّس، برأينا، استقلاليّة السلطة القضائيّة .

وتمّ بعد الإعلان عن تركيبة الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري وبذلك شرّعت الهيئة عمليّاً في أداء مهاماً متعلقة بتنظيم الإعلام السمعي البصري.

كما يستعدّ المجلس التأسيسي لإعداد القانون الانتخابي الذي ستُجرى وفقه الانتخابات القادمة أواخر هذه السنة، ويستمرّ الحوار بين الأحزاب لتسهيل التوافق وإنجاح الانتخابات وإجرائها في آجالها وتعمل الحكومة والرئاسة وعديد الأطراف

على دفع هذا الحوار والوصول إلى توافقات وهو ما حصل حتى الآن في أغلب النقاط.

حضرات السيّدات والسادة،

رغم الصعوبات الداخلية والظرف الاقتصادي الدولي فإن اقتصادنا يواصل ثباته وتعافيه وإن ببطء. نتحكّم في نسبة التضخّم رغم ارتفاعها وسنة ٢٠١٢م حقّقنا نسبة نموّ بـ ٣.٦% كما توفّقنا إلى تخفيض نسبة البطالة بـ ٢.٢%. وفتحنا ملفّ الإصلاحات في العديد من الملفات الكبرى.

وفي نفس الإطار عملنا ونعمل على دعم التوافق والسلم الاجتماعي والحوار بين الأطراف الاجتماعيّة من نقابات العمّال ومنظمات رجال الأعمال وتمّ في هدا الصدد إمضاء عقد اجتماعي بين هده الأطراف الاجتماعية والدولة وتمّ

بمُقتضاه بعث إطار للحوار الاجتماعي لتدارس القضايا الشغليّة ولتدليل الصعوبات التي يمكن أن تطرأ.

كما أننا نتبنّى سياسة إصلاحيّة تشاركيّة تهدف إلى توفير بيئة أعمال ومناخ استثمار يستجيبان لمتطلبات التنمية في تونس وذلك عبر مزيد من دعم الشفافيّة والحوكمة الرشيدة وتمتين دعائم التنمية التشاركيّة.

ولما كان التشغيل بصفة عامة، وتشغيل أصحاب الشهائد الجامعيّة بصفة خاصّة، في مقدّمة أولويّات العمل التنموي، نحرص اليوم على أن تكون سياستنا في هذا الباب نشيطة ومتنوّعة بما يمكّن من تقليص مدّة البحث عن الشغل ويتيح لطالبيه فرص التكوين والرسكلة وبما يعزّز قدراتهم ومهاراتهم وييسّر لهم الاندماج في الدورة الاقتصاديّة.

أمّا في ما يتّصل بالاستثمار، باعتباره محرّك التنمية الاقتصاديّة، فإنّنا لا ندّخر جهداً في سبيل تشجيع المستثمرين وتحفيزهم في كافة القطاعات وخاصة القطاعات ذات القدرة

التشغيليّة والقيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي والتكنولوجي الرفيع.وفي هذا الإطار يندرج إعداد المجلة الجدّية للاستثمار.

أمّا بالنسبة للقطاع المالي والبنكي، فإنّنا نعمل على إصلاحه وتعصيره ليستجيب للمقاييس الدوليّة وليسهم في تلبية حاجة الاقتصاد الوطني.

ولما كان للقطاع الخاص دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني فإننا نعمل على تمتين شراكته وتكامله مع القطاع العام قناعة منّا بأنّ مثل هذه الشراكة أداة ناجعة لتجسيد المشاريع التنموية التي تتطلّب تمويلات ضخمة. ونأمل في هذا السياق أن يكون القانون المتعلّق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي سيصدر قريباً خير إطار لتحقيق هذه الغاية.

حضرات السيّدات والسادة،

إنّ مُقاربتنا التنموية تقوم أيضاً على تلازم البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، ضاعفنا العناية بالفئات ذات الدخل المحدود من خلال برامج وطنيّة وجهويّة منها،

على سبيل الذكر لا الحصر، البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة وبرامج السكن الاجتماعي...

كما نتابع الأوضاع المعيشيّة للمواطنين ونعمل على الحدّ من ارتفاع الأسعار والتصدّي للاحتكار والتهريب وذلك من خلال التدخّل لتعديل السوق عند الضرورة.

كما نحرص على التقليص من التفاوت الجهوي بإعطاء أولويّة تنمويّة للمناطق المحرومة وتطوير شبكات التنوير العمومي والماء الصالح للشراب وفكّ عزلة هذه المناطق وربطها بشبكة الطرقات.

ولعلّكم تتّفقون معي على أنّ جهود الحكومات وحدها لا تكفي. لذا نتواصل مع المجتمع المدني ونتفاعل إيجاباً مع كافّة مكوّناته بعد أن توفّرت له الأرضيّة الملائمة للنشاط والفعل والمساهمة في تحقيق أهداف الثورة التونسيّة.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة التونسيّة، كشريك كامل للرجل ومُساوياً له، في مسيرة التنمية والإصلاح بتونس. وإنّنا نعمل على مزيد دعم دورها ومكانتها المرموقة في مختلف المجالات.

حضرات السيّدات والسادة،

لقد تقدّمنا على المستوى الأمني وعلى مُستوى الوضوح السياسي العام وعلى مُستوى التخفيف من الاحتقان الاجتماعي باتجاه السلم الإجتماعي. ونتصدّى للقضايا الاجتماعية الحادة كالبطالة والتفاوت الجهوي وغلاء الأسعار.

الذي حققناه فيه نتائج مُشرّفة وما زالت جُهودنا تتضاعف في كل هذه الأولويّات الوطنيّة مُتوكلين على الله عزّ وجلّ معولين على شعبنا أولاً وعلى التعاون مع أشقائنا وأصدقائنا واثقون أننا في الطريق السليم بإذن الله وعونه.

سيّداتي سادتي أشكركم على حسن الاستماع وأرحّب بكم جميعاً في تونس ضيوفاً وسوّاحاً ومُستثمرين ومُفكرين وإعلاميين.

وفقكم الله في أشغالكم

والسلام عليكم ورحمة الله